الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي خميس مليانة
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي الثاني

2

يومي 5- 6 ماي 2009

الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية

النظام المصرفي الإسلامي نموذجا

تحديات ومشكلات عمل البنوك الإسلامية في ظل التحديات الراهنة وسبل مواجهتها

د. محـــمد زيـــدان
zidane1962@gmail.com
أ. محـــمد حمـــو
hammou.med@gmail.com
جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف

الملخص:

بالرغم من حداثة البنوك الإسلامية إلا أنها فجرت تيارا فكريا في مجال المعاملات المالية الإسلامية وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها هذه البنوك خاصة في السنوات الأخيرة إلا أن هناك تحديات وعقبات عديدة تواجهها، وتحول دون الوصول إلى تحقيق أهدافها، هذا ما أدى بنا إلى ضرورة البحث عن حقيقة هذه العقبات والوقوف على بعض الحلول والمقترحات التي قد تساعد هذه البنوك على القيام بدورها الاقتصادي، كما ينبغي لها أن تكون عليه، وهذا في الوقت الذي يعرف فيه العالم أزمة مالية والذي أثبت فيه نجاح المعايير الإسلامية في التخفيف من حدة هذه الأزمة، الأمر الذي يعني أن مستقبل البنوك الإسلامية سيعرف تطورا، وستتبوأ هذه البنوك مكانتها على الصعيد التنافسي المحلي والدولي وما عليها إلا تفعيل إدارة المخاطر والانسجام مع المعايير الإشرافية والرقابية العالمية حتى تضمن لنفسها الاستمرارية والبقاء.

Abstract:

M*algré la nouveauté des banques islamiques, ils ont déclenché un mouvement intellectuel islamique dans les transactions financières et en dépit des succès obtenus par ces banques, en particulier ces dernières années, cependant, qu'il existe de nombreux défis et obstacles auxquels ils sont confrontés, et d'empêcher l'accès à atteindre leurs objectifs ce qui nous a conduit à la nécessité de recherche de la vérité ces obstacles et d'identifier des solutions et des suggestions qui pourraient aider les banques à la fonction économique comme il se doit, et ce à un moment où le monde connaît la crise financière, qui a prouvé le succès des normes islamiques en matière de réduction de la gravité de cette crise, ce qui signifie que l'avenir connu sous le nom de l'Organisation islamique pour les banques de développement, ces banques se tiendra à la concurrence nationale et internationale, Et ce n'est que l'activation de la gestion des risques et de la compatibilité avec les normes de contrôle et de réglementation pour assurer la continuité et la survivre.*

المقدمة:

برزت البنوك الإسلامية كظاهرة اقتصادية جديدة ميزت الثلث الأخير من القرن العشرين، لتسد فراغا هاما في تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال إنشاء نظام مصرفي ومالي لا يقوم على أساس الفائدة، وهذا في الوقت الذي أدرك فيه المسلمون قصور النظام المصرفي الغربي (الوضعي) عن ملائمة معتقداتهم الدينية، إضافة إلى وعيهم لأهمية استغلال ثرواتهم من قبل مؤسسات مالية تنطلق من عقيدة الأمة وثقافتها بدل الركون إلى بنوك ومؤسسات مالية غربية.

فلا أحد ينكر أهم إنجازات الصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الماضية، حيث عملت على توفير البديل للمصرفية التقليدية وأصبحت تنافسها وحصلت على الاعتبار والتقدير من قبل بعض المؤسسات الدولية مما أدى بها إلى اختراق بعض البلدان الغربية.

وبالرغم من أن عقد التسعينيات يعتبر الانطلاقة الدولية للبنوك الإسلامية فإنه يعد أيضا عقد التحديات الضخمة التي تواجه كافة البنوك في العالم، غير أن نوعية التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية تبدو أكثر صعوبة ، نظرا لطبيعة البيئة المصرفية التي تعمل فيها، والتي تبدو متنافرة مع القواعد التي أقيمت عليها البنوك الإسلامية من حيث توافق عملياتها وأنشطتها مع روح الشريعة الإسلامية فبالرغم من الإنجازات العظيمة المتحققة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية إلا أن معظم البنوك الإسلامية تعاني من مشكلات متنوعة وكثيرة في المستوى الفني والشرعي للعاملين فيها، ومن مشكلات تفاوت درجات الرقابة الشرعية والتباين الكبير أحيانا بين المواقف والآراء الفقهية للجان ومجالس إفتاء البنوك، والتفاوت والتباين أحيانا في لوائحها الداخلية والتنظيمية وتلك الصادر عن البنوك المركزية لبلدانها، مما لا يمكنها من تقديم النموذج المصرفي الذي تسهل محاكاته يضاف إلى ذلك عدم توفر القدر الملائم من الرقابة والمساندة من البنوك المركزية وتنوع أشكال ومستويات هذا الدعم عندما يكون قائما، وليس في ذلك ما يعيب التجربة ولا ينقص من قدرها كل هذه التحديات تتطلب إعمال التطوير اللازم، وتستدعي وقفة متدبرة من أجل استجلاء معالم المسار المستقبلي للبنوك الإسلامية في ظل المنافسة الشديد من البنوك التقليدية العملاقة في ظل التحرير والعولمة، وذلك للمضي قدمًا في تطوير هذا المجال.

وفي ظل هذا التوصيف سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي أبرز المشاكل والتحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية في الوقت الراهن، وكيف يمكن مواجهتها وتعزيز مسيرة هذا البنوك مستقبلا؟

وذلك من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: المصارف الإسلامية، نشأتها وخصائصها؛

المحور الثاني: أهم المشاكل والتحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية؛

المحور الثالث: سبل مواجهة تحديات عمل البنوك الإسلامية ومتطلبات الاستمرار والبقاء؛

النتائج والتوصيات.

المحور الأول: المصارف الإسلامية، نشأتها وخصائصها

إن الصحوة الإسلامية التي عاشتها وتعيشها الشعوب الإسلامية كانت سببا رئيسيا في البحث عن بديل إسلامي للمصارف الربوية التي انتشرت في البلاد الإسلامية ووجدت من يشجع على قيامها والتعامل معها بالاستفادة من الخدمات التي تخلو من الشبهات، حيث كانت بدايات البحث عن بديل مصرفي إسلامي في المؤتمر السنوي الثاني في عام 1965 والثالث في عام 1966 لمجمع البحوث الإسلامية والذي كان من توصياته مواصلة دراسة البديل المصرفي الإسلامي وطر يقة تنفيذه بالاستعانة بالاقتصاديين ودعا المؤتمر السنوي السادس إلى إنشاء مصرف إسلامي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء[1].

والبنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها[2].

فالبنك الإسلامي هو منشأة مالية تعمل في إطار إسلامي، تستهدف تحقيق الربح الحلال بإدارة المال في ظل إدارة اقتصادية سليمة.

كما يعرف المصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية[3].

أولا- النشأة التاريخية للبنوك الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية حديثة من حيث النشأة، حيث تعود فكرة ظهور العمل المصرفي الإسلامي إلى الأربعينيات من القرن العشرين في ماليزيا (عام 1940)، وباكستان (عام 1950) أين تم إنشاء أول صناديق الادخار لا تعمل بالفائدة، من خلال إنشاء مؤسسة تقوم باستقبال الودائع من الموسرين وإقراضها إلى المزارعين المُحتاجين للأموال وذلك بدون عائد، وكانت المؤسسة تتقاضى أجوراً رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط [4]، أما التجربة الثانية فكانت في الريف المصري في عام 1963م في (ميت عمر)، وبالرغم من عدم نجاح هاتين التجربتين إلا أن السبعينات شهدت انطلاقة جديدة في عام 1971 لتأسيس مصرف يقوم على استبعاد الفائدة فأنشأ مصرف ناصر الاجتماعي في مصر ، أما الانطلاقة الحقيقية للبنوك الإسلامية بمفهومها الحديث كانت بإنشاء البرك الإسلامي للتنمية 1974 وبنك دبي* الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة، والبنك

الإسلامي للتنمية** بجدة في المملكة العربية السعودية سنة 1975 كبنك دولي هدفه تنشيط حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ثم تلاه قيام عدد من البنوك الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامية، ليبلغ عدد البنوك الإسلامية في العالم 166 بنكا في سنة 1996، ثم 176 بنك عام 1997 وبإجمالي رؤوس أموال تصل إلى 7,3 مليار دولار أمريكي وبإجمالي ودائع تصل إلى 112,6 مليار دولار[5].

وقد انتشرت هذه الظاهرة عربيا وإسلاميا وعالميا حتى وصل عددها (وفق آخر إحصائية صادرة عن المجلس العام للبنوك الإسلامية) في نهاية عام 2004م إلى 267 بنكا إسلاميا منتشرة في 48 دولة في 5 قارات بإجمالي رؤوس أموال يصل إلى 148 مليار دولار، كما بلغ حجم الأموال التي تتعامل بها 300 مليار دولار، وتحقق هذه البنوك نموا يتراوح بين 15 و20% سنويا[6].

هذا و لم يقتصر الأمر على المصارف الإسلامية فحسب حيث بدأت فتح فروع أو نوافذ للمعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية لأول مرة في مصر عام 1980، عندما حصل بنك مصر على ترخيص من البنك المركزي المصري لافتتاح فرع الحسين للمعاملات الإسلامية ومنها انتشرت إلى العديد من البلدان العربية والإسلامية.

و لم يقتصر الأمر على العالمين العربي والإسلامي فقط، فقد حرمت الكثير من المؤسسات المصرفية والمالية الدولية على تبني العمل المصرفي الإسلامي، حيث قامت المؤسسات الأمريكية " سيتي جروب" بإنشاء بنك إسلامي مستقل تماما وهو " سيتي بنك إسلامي " بالبحرين عام 1996 برأسمال قدره 20 مليون دولار أمريكي، كما شهدت بريطانيا في سنة 2004 إنشاء "بنك بريطانيا الإسلامي".

بالإضافة إلى فتح فروع للمعاملات المصرفية الإسلامية فإن بعض البنوك التقليدية قررت التحول الكلي إلى العمل المصرفي الإسلامي وبشكل تدريجي، حيث قرر بنك الجزيرة السعودي التحول التدريجي نحو العمل المصرفي الإسلامي.

ولقد رافق التوسع في عدد المصارف الإسلامية ظهور عدد من المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف.

ثالثا– خصائص المصارف الإسلامية وعوامل انتشارها:

المصرفية الإسلامية تقوم على قاعدة أساسية تمثل فصل الخطاب في تميزها جوهريا عن المصرفية التقليدية وهي أن : "**النقود رؤوس أموال يتّجر بها لا فيها**"، فإذا اتخذ الناس النقود متجرا وقع من الفساد في المعاملات ما لا يعلمه إلا الله.

ويترتب على ذلك مباشرة تبني هذه المصرفية: للقاعدة الإنتاجية لا القاعدة الإقراضية وما تقوم عليه القاعدة الإنتاجية من نظام المشاركة في نتائج الاستثمار.

- يرتبط بالقاعدة السابقة قاعدة منهجية أخرى في ممارسة الصيرفة /المصرفية الإسلامية وهي قاعدة: "**الغرم بالغنم أو الربح بالخسارة**"، وما يرتبط بذلك من الأحكام العملية التفصيلية ومن أهمها:

- مبدأ نظرة الميسرة عند الإعسار؛
- امتناع غرامة التأخير؛
- الخسارة على قدر رأس المال دائما؛
- اعتماد مؤشرات الربح كبديل شرعي لمؤشرات الفائدة الربوية .

كما أن البنوك الإسلامية تؤدي غالبا نفس الوظائف التي تؤديها البنوك التقليدية إلا أن لها ملامحها المميزة والتي نوجزها فيما يلي[7]:

- **استبعاد التعامل بالفائدة**، فالنهج الاقتصادي في الإسلام بهذا الصدد موقف محدد وحاسم لا لبس فيه وهو إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذا وعطاء وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي والأول للمصرف الإسلامي وبدونها يصبح هذا المصرف ربوي آخر وذلك لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليها[8]، وفي القرآن الكريم نصوصا تنص على تحريم الربا، حيث ذكره القرآن الكريم في مواضع كثيرة، منها قوله سبحانه وتعالى: "يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافاً مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ "[9]، كما أعلن الله الحرب على آكل الربا كما ورد في سورة البقرة، في قـــوله سبحانه وتعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظلمون)"[10].

- **الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية**، يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية في عدم الفصل بين أمور الدنيا وأمور الدين، كما أن فلسفة العمل المصرفي الإسلامي تعتمد مبدأ أن ملكية الإنسان لما في يده من أموال ملكية مقيدة بما حدده المالك المطلق لهذا الكون، وتستند إلى الاستخلاف الذي يقوم على أساس أن المال مال الله – عز وجل– وأن الإنسان مستخلف فيه لعمارة الأرض ، وهذا ليس اجتهادا فقهيا ولا فكريا وإنما هو من صميم التشريع السماوي، جاءت به نصوص صريحة في القرآن والسنة، من ذلك قوله تعالى "وإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـــهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ"[11]، وقوله تعالى "آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ"[12].

– **المشاركة في المجازفة**، من أهم ملامح العمل المصرفي التشجيع على المشاركة في المجازفة بين مقدم الأموال (المستثمر) من جهة ومستخدم الأموال (المتعهد) والوسيط المالي (البنك) من جهة أخرى، حيث يتقاسم المستثمر والمتعهد نتائج المشروع في العمل المصرفي الإسلامي بطريقة تعتمد على عرض وطلب الأموال، وفي حالة الخسارة يتحمل المستثمر جميع الخسارة المالية بينما يفقد المتعهد جهده***.

– **التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية للمقترض**، في ظل نظام تقاسم الربح والخسارة فإن البنك الإسلامي يتلقى فقط عائد إذا نجح المشروع وحقق ربحا، كما أن هذا البنك يهتم أكثر بسلامة المشروع والقدرة التجارية والإدارية للمتعهد، والتمويل هنا يرتبط بسلعة أو أصل حتى تحت الطرق الخالية من التقاسم مثل المرابحة وهو ما يضمن دخول التمويل في العملية الإنتاجية ويقلل من فرص تبديد الأموال أو المضاربة عليها.

– **البعد الأخلاقي**، حيث يعمل كافة الوكلاء الاقتصاديين في النظام المصرفي الإسلامي في إطار من القيم الأخلاقية المنبثقة من الإسلام، حيث لا تستطيع البنوك الإسلامية أن تمول أي مشروع يتناقض مع نظام القيم الأخلاقيةِ الإسلامية، مع المحافظة على جدواه وبقائه وعلى قوته كنموذج بديل.

– **إحياء نظام الزكاة**، حيث تقوم هذه المصارف وانطلاقا من رسالتها السامية في التوفيق بين الجانبين الروحي والمادي معا، لذلك أقامت هذه المصارف صندوقا خاصا لجمع الزكاة تتولى هي إدارته وهي بذلك تؤدي واجبا إلهيا فرضه الله على هذه الأمة[13].

كما تمتاز هذه البنوك بما يلي[14]:

1- كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية.

2- لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

3- أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية كون أن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة.

وعلى الرغم من القصر النسبي لعمر تجربة العمل المصرفي الإسلامي إلا أنها حاولت مسايرة التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال المصرفي والمعايير العالمية في مجال الرقابة المصرفية، وما ساعد على انتشار المصارف الإسلامية وتوسع نطاق عملها عدد من العوامل، من أهمها[15]:

1. أن طبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مُشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية (أي تقاسم المخاطر) يجعلها أقل عُرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية، فقد أثبتت الأزمة الآسيوية أن المصارف الإسلامية كانت أقل تأثراً بالصدمات من المصارف التقليدية.

2. قدرة المصارف الإسلامية على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، إذ أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة عالية وتُناسب كل حالة من حالات التمويل التي تقدم للمصرف الإسلامي.

3. زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مُستوى الأفراد أم على مُستوى المؤسسات والحكومات.

4. ارتفاع عدد المسلمين في العالم والذي يتراوح بين 1.3 – 1.4 مليار مسلم (خمس سكان العالم تقريباً) وتزايد حجم الذين يُفضلون التعامل المصرفي الإسلامي.

5. وجود جالية إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وخاصة في جنوب شرق آسيا وأوروبا والذي تجاوز عدد المسلمين فيها 20 مليون مسلم، حيث تُمثل هذه المنطقة سوقاً مُربحاً وواعداً للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

المحور الثاني: أهم المشاكل والتحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية:

على الرغم من الإنجازات العظيمة المتحققة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية إلا أن البنوك الإسلامية ومنذ إنشاءها واجهت مشاكل وتحديات كبيرة أثرت على أعمالها وأعاقت تقدمها حينا من الوقت مما كان له الأثر على نجاحها وإنجازاتها.

أولا- المشاكل و العقبات التي تعترض عمل البنوك الإسلامية:

تواجهه البنوك الإسلامية عدة صعوبات وقفت حاجزا أمام تطور الخدمات المصرفية والمالية في أداء هذه البنوك لرسالتها ومن أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:

1- مسألة وجود فئة جديدة من المودعين الذين لا يتقاضون فائدة محددة على إيداعاتهم، وهذا يعني وجود فئة أخرى من الشركاء غير المساهمين، وهنا تظهر إشكالية الحقوق التي يتمتع بها المساهمين مقارنة بغير المساهمين (المودعين) وهذا فيما يتعلق بمسألة توزيع الأرباح[16].

2- صعوبة إيجاد مفهوم ونمط يتجاوز مسألة الوساطة المالية، حيث أصبحت الصيغ الاستثمارية المفضلة لدى البنوك الإسلامية هجينا يحمل معظم سمات القرض الربوي ويعجز عن إبراز معالم الاستثمار الإسلامي المبني على المخاطرة وعلى الاستثمار الحقيقي، كما أنه لم يتم تجاوز واقع تأثيرات النظام المصرفي الربوي[17].

3- عدم مراعاة في تمويل العميل الجدوى الاقتصادية للمشروع وما إذا كان التمويل يسبب تضخم أم لا، حيث أفرغ العمل المصرفي الإسلامي من مضامينه الحيوية وأهدافه الإستراتيجية والتي تتجاوز مسألة الربا إلى المساهمة الفاعلة في تنمية المجتمعات الإسلامية وزيادة إنتاجيتها.

4- من خصائص العمل المصرفي الإسلامي هو قيامه على قاعدة منهجية هي قاعدة: "**الغرم بالغنم أو الربح بالخسارة**"، غير أن عدم التركيز عليها من الناحية النظرية وإغفالها بالكامل في معظم عمليات البنوك الإسلامية

والتوسع في استخدام الصيغ مضمونة رأس المال والعائد، جعل الأفراد في حيرة، الأمر الذي فتح المجال لتبرير وتحليل الفوائد المصرفية[18].

5- إلزام البنوك الإسلامية من جانب السلطات المصرفية في بعض الدول عمليات قد لا تتفق مع أسس عملها، مثل إلزامها الاحتفاظ بنسبة من ودائعها في البنوك المركزية يتم دفع فائدة عنها، وهو ما لا يتفق مع منهج هذه البنوك.

6- والمشكلة الجوهرية والتي تعتبر أساس المشكلات هي مشكلة عدم الاعتراف الرسمي بالاقتصاد الإسلامي وما يتضمنه من آليات، وعدم تبني حكومات الدول الإسلامية واعتمادها رسميا للنظام المصرفي الإسلامي [19]، فالبنوك الإسلامية بشقيها التنموي والتجاري لا تستطيع أن تنمو وتترعرع إلا في ظل سند قوي من السلطات الاقتصادية والمالية في بلادها، خاصة في مجال التشريعات والقوانين التي تكون بيئة العمل لتلك البنوك، وفي مجال الدعم المؤسسي واللوجستي.

7- ضعف البنوك الإسلامية في المجال الإعلامي وعدم قدرتها على القيام بحملات توعية واسعة لإطلاع الجمهور على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي وإقناعهم بجدوى التعامل بالبدائل التي تطرحها هذه البنوك من الناحية الاقتصادية والشرعية نظرا لوجود قصور من جانب الدعاة في مجال نشر الوعي المصرفي، وهو الأمر الذي ولد مفاهيم خاطئة حول البنوك الإسلامية وأنجر عنه صعوبات في تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية [20]، وساعد على تعزيز النظرة التقليدية لدي كثير من العملاء ونقص إيمانهم بعدم مشروعية الفائدة المصرفية وعدم تقبلهم للبديل الإسلامي.

8- تفرد النظام الرأسمالي الغربي المالي والتشريعي وهيمنته على الدول الإسلامية وعدم تقبل بعض الجهات الرقابية والبنوك المركزية المسيطرة عليها النظام الغربي لجدوى المصرفية الإسلامية، حيث لم تبد كثير من هذه الجهات الرغبة بالتعرف على طبيعة المصرفية الإسلامية المختلفة عن النظام التقليدي وتطوير نظام رقابي يلاءم طبيعة البنوك الإسلامية.

9- اختلاف الاجتهادات والفتاوى الشرعية والتي عكست الاختلاف في التطبيق وأدت إلى تنوع نماذج وعقود التمويل، يضاف إلى ذلك ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية في كل بلد، وبالتالي الحاجة إلى هيئة رقابة شرعية مستقلة، ويضاف إلى ذلك غياب المعيارية standardization وعدم وجود أسس عمل مصرفية موحدة لجميع البنوك والمؤسسات المصرفية الإسلامية، حيث ما زالت هناك مفاهيم غامضة حول بعض المعاملات المالية الإسلامية من حيث كونها حلالا أم حراما، نظرا لعدم وجود رأي شرعي موحد بشأنها من قبل علماء الدين الشرعيين.

ثانيا- التحديات التي تعترض عمل البنوك الإسلامية:

إضافة إلى المشاكل التي واجهت ولا زالت تواجه عمل البنوك الإسلامية إلا انه توجد أيضا تحديات تعترض تطور هذه البنوك نوجزها فيما يلي:

– تحديات التعليم والتدريب والتطوير، فالعمل المصرفي مازال في مراحله الأولى وهناك نقص كبير في العلماء الذين يتمتعون بمعرفة علمية بالفقه الإسلامي والاقتصاد والتمويل، كما أن كثير من مديري البنوك الإسلامية لم يتدربوا بالشكل الكافي في استخدام وسائل التمويل الإسلامية[21].

– تواجه البنوك الإسلامية اليوم ما يسمى بـــ" **المعضلة الرباعية** "، وتتمثل هذه المعضلة في السيولة، والربحية، والأمان، والتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهذه المعضلة أصبحت هي التحدي الأكبر الذي يواجه المؤسسات المصرفية الإسلامية.

– تحديات تواجه البنوك الإسلامية من الناحية الاقتصادية، وتتمثل في منعها من ممارسة أعمال التجارة، وتملك المعدات والعقارات واستئجارها وتأجيرها مع أن تلك الأعمال من صميم أنشطتها، وندرة الاستثمارات طويلة الأجل والصغر النسبي للبنوك الإسلامية، كما أن فرض الضرائب المرتفعة على أرباحها وعوائدها يؤثر سلبا على نشاطها في الوقت الذي تعفى فيه رساميل وفوائد البنوك التقليدية[22].

– تحديات تواجه البنوك الإسلامية من الناحية التشغيلية ، فإلزام هذه البنوك بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى البنوك المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة وهو ما لا يتفق مع منهجها ، يضاف إلى ذلك زيادة وتنوع أدوات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية وتوسع آفاقها، مما يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع تطوير وابتكار أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية[23].

لقد عملت البنوك الإسلامية في الماضي على مواجهة التحديات التي أفرزتها المرحلة السابقة والتصدي لها من خلال التنسيق والعمل المشترك، وبفضل إخلاص القائمين عليها، ويبدو أن المستقبل القريب يحمل معه تحديات جديدة يفرضها التبدل والتغير الجذري في الصناعة المصرفية محليا ودوليا استجابة لتحرر الأسواق وعولمتها وفيما يلي استعراض لأهم هذه التحديات:

1– تحرير وعولمة الخدمات المصرفية خاصة بعد تطبيق اتفاقية التجارة الدولية وتحرير الخدمات[24]، وما سينجم عنها من تغيرات في القطاع المصرفي بصفة عامة على مستوى العالم ومن ثم على قطاع البنوك الإسلامية باعتباره جزءا من هذا القطاع ما زال حديثا على الساحة المصرفية وهو الأمر الذي يستوجب على هذه البنوك بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قاعة أكبر من العملاء وربطهم ربطا مباشرا ومستمرا بأعمال وأنشطة البنوك الإسلامية.

2– من أهم التحديات التي ستواجه البنوك الإسلامية هو مزاحمة البنوك التقليدية لها بفتح نوافذ للعمل المصرفي الإسلامي[25]، وهذا بتحول التقليدية (العربية والأجنبية) منها إلى تقديم بعض المنتجات ذات الصيغة الإسلامية وهذا بالنظر إلى ما تتميز به هذه الأخيرة من إمكانيات هائلة وقوة ذاتية ستوفر لها عناصر إضافية للنجاح.

3– عدم مراعاة بعض البنوك المركزية لخصوصية عمل البنوك الإسلامية التي تعمل في نطاقها، إذ أن معظم القوانين والأنظمة المتعلقة بالعمل المصرفي جاءت لتناسب أعمال البنوك التقليدية بالدرجة الأولى بالإضافة لخضوع المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعة عملها على المستوى الدولي؛ فبعد (30) عاما من بداية عمل البنوك الإسلامية إلا أن العديد من البنوك المركزية لم تقم بإصدار تعليمات وسياسات واضحة للبنوك الإسلامية، وفي أسوأ

الأحوال هناك أحكام مسبقة تجاه البنوك الإسلامية ويتم معاملتها معاملة البنوك التقليدية ومن ذلك مشكلة المقرض الأخيرة، حيث يصعب على البنوك الإسلامية الاقتراض من البنوك المركزية في الدول التي تعمل فيها رغم حاجتها إلى هذا الدعم الذي يتوافر لغيرها من البنوك التقليدية المنافسة لها.

4– مدى قدرة البنوك الإسلامية على مواكبة الصناعة المصرفية العالمية من حيث تطوير أنظمتها وخدماتها ومنتجاتها وعلى وجه الخصوص إصدار الصكوك الإسلامية التي تساعد على حل مشكلة السيولة الفائضة، فمنذ إصدار الصكوك الإسلامية عام 2002 فإن هذه الصكوك بقيت في حوزة المستثمرين و لم يتم تداولها، وبالرغم من البداية في إصدار هذه الصكوك إلا أن السوق الثانوية لا تزال بعيدة عن الواقع العملي حتى الآن.

5- غياب الوعي بمدى جسامة الخطر الذي يهدد المصرف الإسلامي، وفقدان أهمية الاندماج للاستفادة من وفورات الحجم الكبير كخيار استراتيجي للاستعداد للمستقبل والذي بموجبه تستطيع البنوك الإسلامية مواجهة المنافسة في عصر العولمة.

6– غياب سوق رأس المال المحلي ، ففي ظل غياب سوق رأس المال المحلي سيعمل المستثمرون على استهلاك الدخل الحالي بدلا من الادخار والاستثمار في ظل وجود تأثيرات تضخمية بعيدة المدى وانخفاض العوائد الحقيقية، أو هروب رأس المال المحلي إلى الخارج في أحسن الأحوال.

7– الالتزام بالقواعد والمعايير المصرفية العالمية وبما يتسق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل بازل II وما حملته من متطلبات رقابية أهمها تقوية مواردها الرأسمالية والقدرة على مواجهة المخاطر سواء كانت مخاطر ائتمان أو سوق أو مخاطر تشغيل وكذلك القدرة على تطبيق ضوابط التحكم المؤسسي (Corporate Governance) وإتباع مزيد من الشفافية الهادفة إلى التأكد من وجود نظام تدقيق داخلي وشرعي ونظام حديث للمخاطر يوفر إمكانية مساءلة الإدارة التنفيذية، والتأكد من قدرة مجالس الإدارة على حمل الأمانة بحيادية ومهنية عالية والبعد عن المحسوبية واللامبالاة[26].

8– على الرغم من محاولة صناعة الصرافة الإسلامية تطوير أدواتها وخدماتها بالأساليب التقنية والتكنولوجية الحديثة إلا أنها لم ترق بعد للمستوى التكنولوجي الذي تستخدمه الصرافة التقليدية، ومن ثم فهناك تحد يكمن في مدى قدرة واستمرارية البنوك الإسلامية على مواجهة الرغبات المتغيرة والمتطورة لعملائها من جهة وتحديات السوق المالية العالمية التي تتسم بالإبداع وسرعة التغيير من جهة أخرى[27]، ويضاف إلى ذلك تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة لتحقيق التميز في الأداء وانتهاج استراتيجيات دائمة لتطوير الخدمات والمنتجات وفق أحكام الشريعة الإسلامي.

9– قلة الكوادر البشرية المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي والتي تمكنها من تحسين مستوى إدارتها وعملياتها الفنية وبالتالي تعظيم مهارتها في الهندسة المالية الإسلامية وقدرتها على منافسة البنوك التقليدية ، ويضاف إلى ذلك مشاكل انتقاء الموظفين للعمل في البنك الإسلامي في الإطار الإسلامي وهذا سببه الرئيسي أن النظام التعليمي الديني القائم للأسف لم يتطور مع متطلبات الحياة الحديثة حتى أصبحت هناك فجوة متزايدة بين العلوم الدينية والعلوم الحديثة[28].

10– وجود مشاكل محاسبية نتيجة الاختلافات بين محاسبة البنوك الإسلامية ومحاسبة البنوك التقليدية.

11- يضاف إلى كل هذه التحديات تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على عمل البنوك الإسلامية، هذه الأزمة لتي لم تكن البنوك الإسلامية في منأى عنها، فانهيار أسواق المال الأمريكية والأوربية والأسيوية وتباطؤ الاقتصاد العالمي أثر على هذه الصناعة الفتية، ونظرا لأن اغلب المؤسسات المالية التي تعمل وفقا للشريعة الإسلامية مدرجة في أسواق المال الخليجية والعربية وماليزيا، أو حتى في بورصات عالمية مثل لندن ونيويورك قد تأثرت أسهمها بحدة جراء الانهيار الذي أصاب أسواق الأسهم، والدليل على ذلك انخفاض مؤشر داوجونز العالمي للمؤسسات المالية الإسلامية إلى 7.39 % من قيمته بداية عام 2008، في حين لم يخسر مؤشر داوجونز للمؤسسات المالية التقليدية إلا 6.31% من قيمته في الفترة نفسها، كما أن تراجع النمو العالمي إلى 4.5% في الربع الأول من عام 2008 بعد ما كان 5% في الربع الأخير من عام 2007 ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتزل إلى 3.9% في عام 2009[29]، أثر بشكل كبير على الصناعة المالية الإسلامية.

المحور الثالث: سبل مواجهة تحديات عمل البنوك الإسلامية ومتطلبات الاستمرار والبقاء.

بالرغم من الصعوبات والتحديات القائمة فإن إمكانيات العمل المصرفي الإسلامي عديدة ، فلا يوجد ما يمنع البنوك الإسلامية من مواجهة هذه التحديات، وفي هذا الصدد أشارت وكالة "موديز انفستورز سيرفيس" للتصنيف الائتماني، بأن البنوك الإسلامية في وضع يؤهلها لمواجهة التحديات في القطاع المصرفي، وأن إدارة الأموال من خلال المعاملات الإسلامية تتنامى وتزداد شفافية، مما يمكن البنوك الإسلامية من استعادة أموال تنتقل من الحسابات ذات الفوائد المنخفضة، وترى الوكالة بأنه يتعين على البنوك الإسلامية من حيث المبدأ أن تواكب البنوك الغربية (الوضعية) في العمل بأدوات مصرفية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.

وبالتالي فإن إمكانيات العمل المصرفي الإسلامي عديدة ويمكن أن تساهم في تشكيل مستقبل البنوك الإسلامية لأن تكون هذه البنوك أقدر على تحقيق أهدافها والتي تنطلق من الخطط الإستراتيجية الجادة التي يتم تبنيها لمواجهة التحديات في المرحلة القادمة ويمكن أن تشمل:

1- استكمال عناصر البنية التحتية للأعمال المصرفية الإسلامية على المستويين المحلي والعالمي، ومن ذلك ما يلي :

أ. إعطاء دور أكبر للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية .

ب. التعجيل بمشروع السوق الإسلامية العالمية ووضعه موضع التنفيذ.

ج. استكمال مجلس الخدمات المالية الإسلامية وضع المبادئ والإرشادات والمعايير التي يتم بموجبها الإشراف والرقابة على الأعمال المصرفية الإسلامية.

2- لا تزال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المعروضة في الدول الإسلامية وغيرها، دون المستوى المطلوب، ممَّا يوفر فرصة لاستكشاف مجالات أخرى للإبداع والابتكار والإفادة من التقنيات المعاصرة والتطورات الهائلة في مجال المعلومات .

3- العمل الجماعي لتكوين فريق مؤثر يهدف إلى تهيئة المناخ العام للاستثمار من خلال تحديث القوانين التشريعية بهدف سد الفجوات التنظيمية والتشريعية التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي.

4- تمثل المرجعية الشرعية ركيزة هامة من ركائز العمل المصرفي الإسلامي، وذلك لضمان اتفاق الممارسة الفعلية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي ضوء تعدد الهيئات وتعدد المصادر وغياب جهة تعمل على توحيد مصادر الفتوى والتخريج الشرعي لها جعل الأمر يصل إلى حد التضارب في الفتوى للموضوع الواحد، لذلك تبرز الحاجة إلى توحيد هذه الفتاوى وذلك بعرضها على مجمع الفقه الإسلامي الدولي أو تشكيل هيئة إسلامية للفتوى لا على أساس التمثيل السياسي بل على أساس معايير موضوعية على أن تملك هذه الهيئة سلطة الإلزام بالنسبة للمعاملات المصرفية الإسلامية.

5- على الرغم من أهمية التعليم والتدريب والبحوث في نمو وتقدم أي نظام، إلا أننا نجد أن البنوك الإسلامية لا تولي هذا الأمر ما يستحق من عناية واهتمام، حيث أن حسن الإعداد وتدريب الكوادر المصرفية وتأهيلها علميا وعمليا للعمل في المصارف الإسلامية وتدريب وتأهيل العاملين حاليا سيعمل على توحيد الرؤى والتوجهات وكذلك تنسيق النظم وأساليب العمل داخل وحدات النظام المصرفي الإسلامي ويقضي على كثير من مظاهر الاختلاف والتشتت الذي طالما عانت منه البنوك الإسلامية .

6- زيادة التنسيق والتوسع في الاستثمارات المشتركة بين كل من وحدات النظام المصرفي التقليدي والإسلامي، وذلك بهدف خلق مناخ ملائم للتعايش وإرساء أسس قوية لعلاقات التعاون بين النظام المصرفي الإسلامي ومثيله التقليدي ، الأمر الذي سيعمل على مد جسور متينة وفتح قنوات قوية مع الهيئات والمؤسسات المنظمة الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي .

ومن المؤكد أن الاستثمار في هذه الجهود سوف تؤتي ثمارها المرجوة طالما تم وضعها في أطر منظمة ووفق تنسيق تام وتكاتف كامل بين المؤسسات والهيئات الدولية الحاكمة للعمل المصرفي الإسلامي، وستجعل من السهل إقناع الجهات الرقابية على المستويين المحلي والدولي بالطبيعة الخاصة لأنشطة المصارف الإسلامية .

7- نظرا لتحرر الأسواق وانفتاحها فإن الأسواق العالمية تتقارب بسرعة للتلاقي في سوق واحدة ويتيح ذلك فرصا للبنوك الإسلامية بقدر ما يمثل من تحديات لها، فمن ناحية ستتيح العولمة قدرا أكبر من تنوع المحافظ الاستثمارية ممَّا يقلل من المخاطرة، وسيفتح ذلك فرصاً للبنوك الإسلامية لزيادة عملياتها وكذلك أن يسمح لها بفتح المزيد من الفروع في البلدان الأخرى .

8- الاهتمام بتوعية المجتمع برسالة وجوهر البنك الإسلامي عن طريق المحاضرات والندوات باستعمال الوسائل الحديثة للإعلام وإعداد المدارس والجامعات والتجارة على مبادئ إسلامية كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " **لا يبيع في سوقنا إلا من تفقه في الدين** "، وبقول العلامة أحمد شاكر: " **نعم حتى يعرف ما يأخذ وما يدع وحتى يعرف الحلال و الحرام و لا يفسد على الناس بيعهم وشراءهم بالأباطيل و الأكاذيب وحتى لا يدخل الربا عليهم من أبواب قد لا يعرفه ا المشتري وبالجملة، لتكون التجارة تجارة إسلامية صحيحة خالصة يطمئن إليها المسلم وغير المسلم لا غش فيها و لا خداع** ".

وحتى تتمكن البنوك الإسلامية من الاستفادة من العولمة فهي بحاجة لإعادة هيكلتها وتوسيع قاعدة المساهمين والفصل بين الإدارة والملكية وتنفيذ خطة محكمة للاندماج الذي يحقق لها مزيدا من الكفاءة والتطوير والمنافسة وتحسين نوعية خدماتها وتطوير مشاريعها.

ثانيا- الإستراتيجية المستقبلية لتعزيز مسيرة البنوك الإسلامية:

في ظل تطورات البيئة المصرفية العالمية يتعين على البنوك الإسلامية مواكبة هذه التطورات وذلك من خلال:

1- تقديم الخدمات المصرفية الشاملة، إن المصرف الشامل يقدم خدمات مالية واستثمارية متكاملة على المستوى العالمي، ولهذا على البنوك الإسلامية السعي إلى تقديم مثل هذه الخدمات.

2- مواكبة التطور التكنولوجي، والذي يجب أن يكون هدفا أساسيا للبنوك الإسلامية بغرض تهيئتها للمنافسة، شريطة أن يتم ذلك وفق خطة مدروسة وتقنيات مناسبة للواقع الاقتصادي للبنوك الإسلامية.

3- الإيفاء بالمتطلبات والمعايير المصرفية، أي حسن الالتزام بالقواعد المالية والرقابية والاهتمام بالمركز المالي للبنك الإسلامي وحسن إدارته ليفقد المشتكين أي ذريعة لتصفيته.

4- توثيق العلاقات مع البنوك الأجنبية المراسلة ذات الفروع والنوافذ الإسلامية، وذلك بهدف التوسع في نشر التعاون المصرفي الإسلامي من خلال تلك البنوك الأجنبية، مما يمكن من زيادة حجم المعاملات الإسلامية على المستوى العالمي، ويعزز من قدرة البنوك الإسلامية في التأثير على القوة التفاوضية للدول التي تنتمي إليها هذه البنوك وبالتالي تتسع دائرة المؤسسات المالية.

5- الاندماج والتكامل بين البنوك الإسلامية، والتي أصبحت ضرورة ملحة لمواجهة التكتلات المصرفية العملاقة على مستوى العالم، خاصة وأن العالم اليوم يعيش عصر التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبيرة والعملاقة.

6- توفير التقنية الخاصة بآمن البنك وأمن العاملين فيه، فمن الضروري أن يهتم البنك الإسلامي بتجهيزات الأمن الالكترونية الحديثة لان توفر مثل هذه التجهيزات ومعرفة العاملين بذلك تشعرهم بالمل ل والاطمئنان خاصة المناطق النائية والأمر الذي يضفي عليهم شعورا بالراحة والثقة.

- الخلاصة والتوصيات:

تجسدت فعلا البنوك الإسلامية على أرض الواقع في مختلف دول العالم الإسلامي وحققت نجاحات عديدة، وهذا مرده إلى سلامة بنيان العمل المصرفي الإسلامي، والذي يستمد قواعده وأركانه من مصادر لا يأتيها الباطل، وهذه البنوك تنتشر الآن في الدول الغربية على خلفية هذا النجاح، لكن هذا لا يعني أنها لا تواجه أي صعوبات أو تحديات في ظل التغيرات والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في عصر العولمة، خاصة أمام المنافسة الشرسة للبنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية أمام هذه التغيرات تبحث عن الحلول المناسبة وكذا عن إستراتيجية محكمة من أجل الاستفادة من ايجابيات العولمة وتجنب سلبياتها، وتعمل على إثبات وجودها في ظل هذه التحديات خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة بما لها من طرق فنية كافية لإدارة المخاطر في ضوء الشريعة الإسلامية مقارنة مع البنوك

التقليدية (الوضعية) والتي عجزت عن صياغة الحلول لوقاية النظام المالي العالمي من شر الأزمات وآثارها، حيث يرى رولاند لاكسين (Roland Laskine)، رئيس تحرير صحيفة "لوجورنال دي فايننيس" Le Journal des finances وفي العدد الصادر يوم 25 / 9 / 2008م، في **مقال بعنوان** : "هل حان الوقت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية في وول ستريت" **يقول فيه:** "إذا كان قادتنا حقًا يسعون إلى الحد من المضاربة المالية التي تسببت في الأزمة فلا شيء أكثر بساطة من تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية"، و يرى"بوفيس فينست (Beaufils Vincent) رئيس تحرير مجلة تشالنجر (Challenger) كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا، في مقال بعنوان "البابا أو القرآن" يقول فيه: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من أحكام وتعاليم وطبقوها، ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري أن النقود لا تلد نقودًا "، وهذا دليل على النظام المصرفي الإسلامي كفيل بوقاية العالم من الأزمات المالي التي تحل به.

التوصيات:

يتعين على البنوك الإسلامية مواجهة التحديات من خلال عدد من الخطوات لعل أبرزها:

1 تنبيه الرأي العام وتوعيته وإعلامه بحقيقة ما تضمنه قوله سبحانه تعالى : "**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظلمون**"[30]، وقوله عز وجل كذلك: " **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافاً مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** "[31]، فنصوص القرآن الكريم كفيلة بإبراز مغزى وجوهر ورسالة البنوك الإسلامية.

2 ضرورة حث البنوك المركزية على تبني الطبيعة الخاصة للمصرفية الإسلامية ووضع المعايير الرقابية الملائمة لها.

3 تطوير أساليب الرقابة المالية والإفصاح لمواكبة التطورات الرقابية المصرفية على المستوى العالمي وبما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ففي حالت عدم استيفاء هذه البنوك للمعايير العالمية في مجال الرقابة والإشراف فلن تحظى بقبول في الأسواق العالمية وستنخفض قدراتها التنافسية.

4 -العمل على إيجاد آلية لتوحيد الفتاوى الشرعية الخاصة بالمعاملات المصرفية الإسلامية ووضع منهاج لذلك يمكن الرجوع إليه عن هذه الفتاوى والعمل على إضافة كل ما هو جديد في هذا المعنى.

5 السعي الحثيث لإحياء الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم الدعم فيما تحتاج إليه هذه المؤسسات من بيان الأحكام الشرعية التي تعزز مسيرتها وتجعلها فوق الشبهات.

6 إنشاء معهد مالي ومصرفي إسلامي عالمي لتخريج الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية ولتطوير الفكر وتنميته، والاهتمام بتطوير الطاقات البشرية العاملة في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.

7 حث الدول والحكومات على إصدار القوانين اللازمة وتعديل القوانين السارية لحماية وتفعيل العمل المصرفي الإسلامي وتوفير المناخ القانوني الملائم كي تنطلق تلك المؤسسات المالية والمصرفية في عملها.

8 دعوة الجهات المعنية ذات الاختصاص على إدخال مادتي الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية في مناهج التعليم العالي كي تثري العلوم وتأخذ حضها من الدراسة والتمحيص والتعميق.

9 يجب على كل من يعمل في البنوك الإسلامية أو يتعامل معها أن يتفقه في التجارة وفي مسائل البيوع حتى لا يهلك أو يهلك.

10 إن طبيعة المعاملات الدولية المحلية تستلزم إجراء التحويلات المختلفة ما بين البنوك لخدمة عملائها، ولتسيير أنشطتهم المختلفة، وإحداث التفاعل بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع بالشكل الذي يحقق الأهداف الموضوعية، يتعين أن تكون هناك غرفة مقاصة إسلامية بين البنوك تتم من خلالها عمليات تنموية بسرعة فائقة.

11 ضرورة استعداد البنوك الإسلامية لمواجهة تحديات انضمام الكثير من الدول العربية والإسلامية للمنظمة العالمية للتجارة، والتي يترتب عليها منافسة غير متكافئة، الأمر الذي يعني التحضير الكافي للتحرير المصرفي تحت مضلة المنظمة المالية للتجارة.

الهوامش والإحالات:

[1] – حسين محمد سمحان، **العمليات المصرفية الإسلامية (مفهوم ومحاسبة)**، مطابع الشمس، الأردن، بدون سنة نشر، ص3.

[2] – فرج عبد العزيز عزت، **اقتصاديات البنوك، الصناعة المصرفية والمالية الحديثة**، دار البيان للطباعة والنشر، مصر 2002، ص141.

[3] – الغريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، الطبعة الثانية، مكتبة ابللو، القاهرة، 2000، ص ص50-55.

[4] – مداني أحمد، مرجع **دور المصرف الشاملة في تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي– دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2006، ص35.

[*] – بنك دبي هو بنك خاص يتعامل مع الأفراد.

[**] – البنك الإسلامي للتنمية هو بنك دولي حكومي تساهم في رأس ماله دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

[5] – سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، رسالة دكتوراه منشورة، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص ص78.

[6] – عز الدين خوجه، **المخاطر والتحديات والرؤية المستقبلية للصيرفة الإسلامية**، ورقة بحث قدمت في ندوة إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية، المنظمة بالمعهد المصرفي بالرياض، خلال الفترة 24-25 مارس 2004م، مجمع أبحاث الندوة، ص 31.

[7] – منور إقبال، أوصاف أحمد، طارق خان، **التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي** ، ورقة مناسبات (2)، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بدون سنة نشر، ص ص16-17.

[8] – البعلي عبد الحميد محمود، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الواقع والآفاق**، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، مصر،1990، ص17.

[9] – الآية 130، من سورة آل عمران.

[10] – الآيتين 278، 279 من سورة البقرة.

[11] – الآية 61 من سورة هود.

[12] – الآية 7 من سورة الحديد.

[***] – بعض البنوك الإسلامية تتحمل طوعيا جزءا من الخسارة من خلال خفض نصيبها من الربح بغية الاحتفاظ بعملائها.

[13] – عبد الرزاق رحيم الهيتي، عبد الرزاق رحيم، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة للنشر، طبعة الأولى، الأردن، 1998، ص194.

[14] – مداني أحمد، مرجع سبق ذكره، ص36.

[15] – أحمد أبو عبيد، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، من على الموقع:

[16] – رفيق المصري، **النظام المصرفي الإسلامي خصائصه ومشكلاته**، ورقة بحث قدمت إلى المؤتمر الإسلامي الثاني للاقتصاد الإسلامي، المنظم بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، صفر1403، ديسمبر1982، ص ص233– 235.

[17] – ينظر في ذلك:

– صالح كامل، **تطور العمل المصرفي الإسلامي، مشاكل وأفاق**، محاضرة قدمت بمناسبة جائزة البنك الإسلامي للتنمية في البنوك الإسلامية في 20 أكتوبر 1997، جدة، ص ص11-12.

– مجلس الغرف السعودية، **11 تحديا تواجه أعمال المصرفية الإسلامية**، من على الموقع:

http://www.alaswaq.net/articles/2007/04/24/7511.html، أطلع عليه يوم: 2008/05/27.

[18] – صالح كامل، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[19] – محسن آل عصفور، **التحديات والحلول أمام النظام المصرفي الإسلامي**، من على الموقع: http://www.al-asfoor.org/?id=494، أطلع عليه بتاريخ 2008/10/21.

[20] – محمد فرحي، **معوقات تسويق خدمات المصارف الإسلامية**، مجلة الصراط للبحوث والدراسات الإسلامية المقارنة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، العدد الحادي عشر، الصادر في جمادي الثانية1426، جويلية 2005، ص ص245– 247.

[21] – منور اقبال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص50.

[22] – علاء الدين زعتري، **العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي**، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر السنوي الرابع حول: المؤسسات المالية الإسلامية، معالم الواقع وأفاق المستقبل، المنظم من طرف كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة 15، 17 ماي 2007، مجمع أبحاث المؤتمر، ص1645.

[23] – نفس المرجع أعلاه، ص 1645.

[24] – عبد الحميد أبو موسى، **الصناعة المصرفية و تحديات المرحلة**، إتحاد المصارف العربية، أكتوبر 2003، العدد 284، ص ص 10 – 11.

[25] – وليد هويمل عوجان، **أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة**، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر السنوي الرابع حول: المؤسسات المالية الإسلامية، معالم الواقع وأفاق المستقبل، المنظم من طرف كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة 15، 17 ماي 2007، مجمع أبحاث المؤتمر، ص1681.

[26] – نبيل حشاد، **هل المصارف الإسلامية مستعدة لتطبيق بازل II**، من على الموقع: أطلع عليه بتاريخ:

[27] – مجلس الغرف السعودية، **11 تحديا تواجه أعمال المصرفية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره.

[28] – محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الثالثة، دار ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 299.

[29] – صحيفة القبس، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على الصناعة المالية الإسلامية** (تقرير شركة سبائك للإيجار والاستثمار)، العدد 12707، الصادر في 14 أكتوبر 2008، ص46.

[30] – الآيتين 278، 279 من سورة البقرة.

[31] – الآية 130، من سورة آل عمران.